# استثمار ومستثمرون

يقدمها : رضا العراقى

رؤية
بقلم
محمد سعد الدين

## من أمن العقاب

لايمكن ان تستقيم أمور أي مجتمع إذا غابت عنه القوانين المنظمة لحياة أفراده ..ولايمكن أن تتقدم المجتمعات وتتطور إن لم يحترم أفرادها تلك القوانين ، ويلتزمون بنصوصها ، حتى أصبح مقياس التحضر والرقي والتقدم في المجتمعات الحديثة هو مدى انضباط الافراد واحترامهم للقوانين التي تضعها الدولة ، والتزامهم بنصوصها ، ومدى التزام سلطات تلك الدولة بتطبيق هذه القوانين على الجميع دون تمييز .

إن الالتزام بتطبيق القانون في اي مجتمع وتوقيع العقوبة على المخالفين ، يضمن تحقيق الانضباط ويمنع الفوضى ، ويحقق العدالة ويتصدى للفساد .

وإذا كنا في مصر جادين في تنفيذ برنامج اصلاح حقيقي للجهاز الاداري للدولة ، فإن أهم نقطة في هذا البرنامج هي وضع الاليات التي تضمن تطبيق القانون وتنفيذه بحزم على الجميع دون تمييز ، ومعاقبة الموظف المخالف او المتقاعس عن أداء عمله ، لأن توقيع العقاب بصرامة وحزم يضمن زجر المخالفين والفاسدين والمتقاعسين عن ارتكاب اية مخالفة .

وكم عانت مصر في فترات سابقة من عدم احترام القانون وتعطيل العقوبات المفروضة على المخالفين ، واستخدام الوساطة والرشوة والمحسوبية للتحايل على نصوص القانون وتجنب العقوبة ، وهو الامر الذي أدى الى تأخرنا عن ركب الدول المتقدمة .

ومخالفة القوانين وعدم الالتزام بتطبيقها ، تمثل واحدة من أهم النقاط التي تسئ لمناخ الاستثمار في أي بلد ، وإذا كنا بالفعل جادين في تهيئة مناخ مناسب للاستثمار وفي دعوتنا لجذب رؤوس الاموال الاجنبية ، فلابد أن ندرك ان تغيير قانون الاستثمار والقوانين الاخرى المرتبطة بالنشاط الاقتصادي ، لن يجدي وحده في تهيئة هذا المناخ ، بل يجب ان يصاحب ذلك إصلاحا حقيقيا في الجهاز الاداري للدولة ، وإلتزاما حقيقيا من جانب العاملين في هذا الجهاز بالقوانين ونصوصها ، ومعاقبة المخالفين لها بكل حزم .